

تفسير رفع الحدث المار برفع جبهه مردود بان رفع الحكم عام
وهو المختص بالسليم وخاص وهو الجاز للسلس ويندب الجمع بينهما
خروج من خلاف موجه ليكون نية الرفع للحدث السابق ونحو
الاستباحة للاحق والمتأخر وبه يرد زعم انه جمع بين مبطل
وغيره وما قيل ان نية الاستباحة تكفي وحدها كنية الرفع فالغرض
يحصل بها وحدها يرد بان الغرض المزوج من الخلاق وهو انما
يحصل بما يودي المعنى مطابقة لا التزاما اذ لا يكتفي بالالتزام في
النيات **ومن نوى تبردا او تنظفا ونحوه مع نية معتبرة مما**
ما جاز واجزاه ذكر في الصحيح ولا يضر التشريك حيث الصحة
امان حيث الثواب فالاروجه عند الشيخ ان قصد العبادة يتأثر
عليه بقدره ما لم يصبه نية مساوية او ارجح واعتمد ما قاله
الغزالي من ان باعث الآخرة ان كان اعدب اتيب والا فلا يخرج
بع طردها بعد النية المعتبرة فتبطلها لقطعها لها ما لم يكن
ذكرها في نية اعادة ما غسله للتبريد مثلا بنية رفع الحدث
كما في المجموع وغيره وهل نية الاعتراؤ كنحو التبريد في ذلك ولا يوجد
واعتمد ما روي في الصحيحين وهو الثاني لكونها المصلحة في
الطهارة بصون ما بها عن الاستعمال مع انها مستلزمة لتذكر
نية رفع الحدث مع وجودها ويبطل وضوءه اذا لم يحدث بالبردة
كالمبتمم والنية مطلقا بخلاف وضوء الفاهية ولو نوى قطع
وضوءه انقطع نية فيعيد لها للباقي ولو بطل وضوءه في
الاشباح او غيره بلا اختيار اتيب على ما مضى ومثله الصلاة
والصوم **او نوى استباحة ما يندب له وضوء لقران**
او علم شرعي وغير ذلك من كل يندب الوضوء لاجله ولو اختلف في
نقضه فلا ينافيه في رفع الحدث في **الاصح** لا تجزئ معه فلا
يبطله قصد رفع الحدث نعم ان نوى الوضوء للقران

دلم

ولم يقصد تعليقه بها قبل ذكر الوضوء لئلا يتطاوله كما لو علق
بها بعد ذكر الوضوء لصحتها في القراءة ان كفت والا فالصلاة
عند الشيخ كالنوى لانه ما له الغالب ان يفي والا فالغرض
وعند من لا يفرق بان الوضوء عبادة بنية وهي اذيق من
المالفة واجاب الشيخ بان ضعفها لكونها وسيلة قران
الحاقها بالمالية اماما لا يندب له لعبادة وتزياره نحو والده و
وتشجيع جنازة وسفر وعقد نكاح وصوم ونحوه فلا تكفي
نية جزما وخرجه بنية الاستباحة لما ذكره النية المعتبرة مما
يجب الوضوء لارتفاع الحدث فمن اراد الوضوء ما يندب له الوضوء
فان نية معتبرة صح وضوءه ولو انتمس بعض اعضاء من نوى الظهور
بقدره في ما وعلم فضولي ونيته عارفة فيهما لم يجره لانتفاء
فعله مع النية وحل قولهم فعله غير شرط ما اذا كان متذكرا او
النية ولو التي مكرها في نهر فنوى رفع الحدث صح **وحبث قربة**
اي النية **باول** مقول من **الوجه** فما تقدم غلبته عليها
وجب اعادة غسله من الوجه ما يجب غسله من نحو اليد وبدل
الانواع التي في نية قربة وكذا بانفعال حجرة الشفة بقصد المردود
المضمضة وان لم يكن ذلك عن غسلها مع الوجه لان قصد المضمضة
وان صرف عن غسلها عن الوجه فلا يصلح صافية للنية لان من
ما صدقات المنوي بها فلا منافاة بين الاجزاء للنية وعدمه
لغسله عن الوجه وحيث قصد بالمضمضة غسل شئ من
الوجه ليجب له المضمضة والا الاستشاق لعدم تقدمها
على غسل الوجه ولو سقط غسل وجهه لعدله ولا جبرة اعتبر
قربة باول مقول من اليد فالرأس فالرجل والآن نية التيمم
عن الوضوء كعكسه لاستقلال كل في محله **وقيل يلى** قربة
كما هو اول يدم النية لغسل شئ من الوجه والا لفت قطعاً بل
هو الافضل لثبات على التنف لتوقف الثواب على النية وانما

على ص ٢